

الورشة رقم 01

الاتجاهات العالمية فيما يخص تعزيز القدرات في مجال الحكامة

يندرج هذا المنتدى الدولي المنظم من طرف وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية بالشراكة مع الأكاديمية الوطنية للحكامة لجمهورية الصين الشعبية، ضمن الإستراتيجية الجديدة في مجال تكوين الموارد البشرية، و الرامية إلى تعزيز قدرات الحكامة، تجسيدا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية، السيد "عبد العزيز بوتفليقة".

وضمن هذا المنتدى الدولي، تم تخصيص ورشة تحت عنوان "الاتجاهات العالمية في ما يخص تعزيز القدرات في مجال الحكامة"، و التي تهدف إلى التفكير في الخطوات الواجب إتباعها من أجل وضع سياسة فعالة في مجال تعزيز قدرات صناع القرار في بلادنا.

وبعد الاستماع لمداخلات الخبراء والمشاركين في هذه الورشة، و استلهاما من توجيهات معالي السيد وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، الواردة في كلمته الافتتاحية لأشغال هذا الملتقى، و التي تصب جلها نحو توجه جديد يأخذ بعين الاعتبار ضرورة تثمين الموارد المتاحة و مرافقتها بدينامكية جديدة اعتمادا على مسعى متجدد لحكامة فعالة تتركز على معايير الجودة و النجاعة و العمل على تكييفها مع الخصوصيات الوطنية، خلص أعضاء الورشة إلى صياغة التوصيات التالية:

1/ ضرورة توحيد الرؤية الإستراتيجية للتكوين في مجال الحكامة أخذاً بعين الاعتبار للمرجعية الوطنية وفق مقاربة لامركزية خدمة للتنمية المحلية وتطلعات المواطنين، وتوجيهها نحو التكفل بالتحديات التي تواجهها السلطات العمومية.

2/ ضرورة إشراك مختلف الفاعلين المحليين (الإدارات، المجالس المنتخبة، المجتمع المدني، المتعاملين الاقتصاديين، النقابات، ...) في بلورة برامج التكوين المتواصل للمؤسسات التكوينية العمومية منها و الخاصة في مجال الحكامة.

3/ تشجيع التبادل والعمل الشبكي (RESEAUTAGE) بين مؤسسات التكوين الوطنية (عمومية كانت أو خاصة) في مجال البحث والتكوين والتدريب من جهة، ومع مختلف الإدارات العمومية والمؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى، من خلال خلق شبكة تشاركية وطنية بين المؤسسات التكوينية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. وكذا تعزيز التعاون والشراكة الدولية في هذا المجال عن طريق تقوية العلاقة مع مختلف المؤسسات.

4/ تعميم استعمال تقنيات الإعلام والاتصال في مجال التكوين، من خلال إدراجها كوسيلة لإرساء الشفافية و الحصول على معلومة موحدة و تعزيز مختلف التبادلات، ووضع حيز العمل أرضية رقمية تفاعلية لتكوين عن بعد مختلف الإطارات المركزية والمحلية منها، وذلك بدمج محاور موضوعاتية ذات صلة بالحكامة.

5/ دراسة جدوى استحداث هيئة وطنية لتعزيز التنسيق والتشاور بين مختلف القطاعات في مجال سياسات تسيير الموارد البشرية وتمثيها. والنظر في جعل المرصد الوطني للمرفق العام فضاءاً لإرساء ممارسات ومقاييس متعلقة بالجودة والمهنية في مجال التكوين الموجه نحو الحكامة.

16/ تحديد أهداف إستراتيجية متكاملة وواضحة المعالم في مجال تكوين مؤهل في ميادين الحكامة، تركز على تجارب الدول والاتجاهات العالمية في هذا المجال.

17/ اعتماد منهجية بيداغوجية تفاعلية يتم من خلالها اعتبار المتكون طرفاً فاعلاً في التكوين.

18/ تنظيم برامج تكوين متعلقة بالحكمة تأخذ بعين الاعتبار الجانب العلمي النظري، التدريبات الميدانية وتبادل الخبرات بين مختلف الفاعلين و الممارسين مع ضرورة التقييم الدوري لمختلف البرامج، وتقديم بحوث ذات علاقة بمختلف الوضعيات تتويجاً لكل مرحلة تكوين.

19/ ضرورة تعزيز قدرات الإطارات المرشحة لشغل مناصب قيادية في المجالات التالية: القدرة على تحمل المسؤولية واتخاذ المبادرة، الرغبة في التكوين المتواصل وتحسين المستوى، التمكن من آليات التسيير التشاركية والحديثة (المناجمت العمومي، والتسيير بالنتائج)، القدرة على تسيير الأزمات، وذلك لاكتساب آليات في مجال تقنيات التواصل والتأقلم مع مختلف التحديات والوضعيات.

10/ اعتماد معايير نوعية، في انتقاء واختيار الأطر المرشحة لتولي مناصب قيادية، قائمة على مبادئ علمية، مرتبطة خاصة بالمؤهلات البيداغوجية والكفاءات المهنية، إضافة إلى المؤهلات الشخصية والذاتية.

11/ جعل المؤسسات التكوينية المتخصصة أقطاب امتياز مكلمة للجامعة، لتمكينها من توفير الأطر الكفاءة والمؤهلة لتطبيق نابع للسياسات العمومية في مجال الحكامة.

12/ تهيئة القوانين الأساسية لمؤسسات التكوين من حيث الطبيعة القانونية و التنظيم، و جعلها تتماشى و متطلبات العصرنة، و ذلك بخلق و تعميم قواعد تسيير أكثر مرونة، ترك للمسير مجال من الحرية في اتخاذ بعض الإصلاحات المتعلقة خاصة ببرنامج التكوين و اختيار المؤطرين.

13/ دعم مؤسسات التكوين بسلك تعليمي مكون من ممارسين و رفع نسبة التأطير مع دعم مكانة البحوث العلمية التطبيقية، فضلا عن تأسيس نظام تحفيزي لفائدة كل من المكونين و المستفيدين من التكوين (شهادات، تحفيزات مادية و معنوية،...الخ).

14/ الاعتماد على اليقظة البيداغوجية (VEILLE PEDAGOGIQUE) في تطوير و توجيه البرامج و المناهج نحو مقاييس استشرافية تستند على الوسائل الحديثة و تأخذ بعين الاعتبار التطورات التي تعرفها المنظومة الدولية مع تكييفها مع الواقع الوطني، مما يجعلها تتماشى مع متطلبات سوق العمل و إدراج مهن جديدة في شكل مدونة مرجعية.

15/ العمل على توفير الأطر الخدمية الملائمة للتكفل بالمتكونين لاسيما فيما يخص استقبالهم و إقامتهم و رعايتهم الاجتماعية.

ختاما،

تجدر الإشارة إلى أن التطورات التكنولوجية والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تفرض علينا ضرورة التأقلم الدائم والمستمر لمواجهة التحديات المرتبطة بالحكومة وهذا من خلال نظرة استشرافية شاملة وتكوين مستمر ذو نوعية لتحقيق تنمية مستدامة.